مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد07/ العـدد: 01 (2023)، ص 316-334

دور الجزائر في تسويـة نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك و الأداء

– دراسـة حـالة النزاع مالي –

Algeria's role in Settling Regional Neighborhood Disputes Between Perception and Performance - Mali Case Study-

ريـاض بلحناش [1]، تـوفيق بـوقاعدة [2]

[1] جامعـة الجزائر 3، belhennache.riad@univ-alger3.dz)

[2] جـامعة الجزائـر3، toufikbougaada@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/02 تاريخ القبول: 2023/03/11 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى دراسة الدور الجزائري في محيطه الإقليمي، من زاوية فحص مدى التقارب والتباعد بين إدراك الدور (الأهداف والتطلعات...) وأداء الدور (السلوك والقرارات..)، وقد تبيّن لنا أن إدراك الجزائر لدورها الريادي في المنطقة تدعم بالمصالحة الوطنية بين الجزائريين، و انعكس على أداء الدور من خلال تبني مقاربة الأمن والتنمية، والتي شكلت أرضية لاتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي (جوان 2015) . لهذا يتعين على الجزائر أن تلعب دوراً فاعلاً، في وضع الأزمة الليبية في سياقها الدولي والإقليمي (الشرعية الدولية)، من خلال إعادة تبني نموذج الوساطة الدولية المطبق في مالي، الذي سيعزز مركزية الدور الجزائري ويعطي دورا أكبر للفواعل الأفريقية.

كلمات مفتاحية: النزاع في مالي، إدراك الدور،أداء الدور الإقليمي،الوساطة الجزائرية، التسوية السلمية.

abstract

this article seeks to study the Algerian role in its regional setting, from the standpoint of examining the convergence and divergence between role conceptions and role performance, We have determined that Algeria's perception of its leading role in the region has been supported by national reconciliation. It also had reflected on the role performance, by adopting a security and development approach, which formed the basis of the Peace and National Reconciliation Agreement in Mali (Juan 2015). Algeria should play an active role in placing the Libyan crisis in its international and regional context (international legitimacy) through re-adopting the international mediation model applied in Mali، Which will enhance the centrality of the Algerian role and give a greater role to African actors.

Keywords: Conflict in Mali; Role Conception; Performing The Regional Role ;Algerian Mediation; Peaceful settlement.

المؤلف المرسل: رياض بلحناش، **الإيميل:** belhennache.riad@univ-alger3.dz

مقدمـــــــة:

شهد الفضاء الإقليمي المحيط بالجزائر تغيّرات متسارعة، بعد ما بات يعرف بالثورات العربية (الربيع العربي)، وخاصة الانهيار الدراماتيكي للنظام الليبي سنة 2011، وما ترتب عنه من تحول لمخزون الأسلحة إلى سوق حرة في أيدي قوى خارجة عن القانون، أدى إلى تغير عميق في الفضاء الجيوسيّاسي للمنطقة، وتمظهر هذا التغير على مستويين:

على المستوى الأمني : التأثير المباشر في ميزان قوى النزاعات الكامنة لصالح الحركات الانفصالية وحتى التنظيمات الإرهابية والإجرامية، كما حدث في شمال مالي سنة 2012، عندما أنضم الطوارق القادمون من ليبيا مدججين بأسلحة ثقيلة و متطورة إلى الحركة الانفصالية، وألحقوا الهزيمة بالجيش النظامي المالي واستولوا بشكل كامل على أهم مدن الشمال (غاو، تومبوكتو، كيدال)، الأمر الذي أفرز أحداث أمنية كبرى في مالي والمنطقة، كالانقلاب العسكري على الحكومة في مارس 2012، و التدخل العسكري الفرنسي(عملية سارفال) في 13جانفي 2013، وبعده بثلاثة أيام فقط الاعتداء الإرهابي على المجمع الغازي بتقنتورين بالجزائر في 16 جانفي 2013.

على مستوى الأدوار والفواعل: بروز فواعل جديدة من خارج الإقليم، تتطلع لأداء أدوار إقليمية تحركها مصالح متضاربة، كالمحور التركي القطري، والمحور الإماراتي المصري الذي فيما يبدو انه في توسع غير معهود، حيث شكّلت "قمة النقب"المنعقدة في 27و28 مارس 2022، التي جمعت الكيان الإسرائيلي إلى جانب وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمغرب ومصر والبحرين، إشارة قوية لتشكل محور موسع يتطلع للعب أدوار أفرو –شرق أوسطية.

كل هذه المتغيرات تعتبر تحديات للعمل الإفريقي المشترك، وللدور الإقليمي التقليدي للجزائر الذي راكمته عبر تاريخها السياسي المعاصر، بداية بالثورة المباركة كمدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقبلة الأحرار بعد الاستقلال وقائد إقليمي مدافع عن قيام نظام عالمي جديد(1973)، ودور الوسيط المتميز لحل نزاعات الجوار الإقليمي، كالنزاع في شمال مالي وهو محل دراستنا.بالإضافة إلى مقدّرات حيوية

أخرى للجزائر كالمكانة الجيوسياسيّة والقدرات العسكرية ...، التي يعتبرها المختصون في السياسة الخارجية كمحددات عند " روزنو"، ومصادر لإدراك الدور عند "هولستي"، ولكنهم يشتركون على أنها متغيرات مستقلة تأثر في السلوك الخارجي للدولة (قوّةً وضعفا / فعّاليّةً وخمولاً). لهذا سيسعى مقالنا لتدارس الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تستطيع الجزائر أن تحوّل مصادر إدراكها لدورها الريادي إلى سلوك فعّال يحافظ على مركزية دورها القاري ويساهم في حل نزاعات الجوار الإقليمي، وعلى رأسها النزاع الدوري في مالي؟

الفرضيـة:

إن تقليص الهوة بين إدراك الدور وأدائه، يتوقف على قدرة صناع القرار في الجزائر على تعبئة مصادر الإدراك المادية والمعنوية وتوظيفها لأداء دور قاري فعّال يساهم في إيجاد حلول لنزاعات الجوار الإقليمي، ويتناسب مع مكانتها الدولية والإقليمية المتوقعة.

المنهجية:

سنعتمد في هذا المقال على منهجية مركبة بين منهج دراسة الحالة و المنهج النسقي، حيث سنتدارس جهود الجزائر في تسوية النزاع في مالي كنموذج ، من خلال عملية التفاعل(تأثير/استجابة) بين مصادر إدراك الدور (البيئة الداخلية) و توصيفات الدور (البيئة الخارجية) كمدخلات، وأداء الدور المتمثل في القرارات و السلوكات المناسبة لحل النزاع في مالي كمخرجات .

أولا: اقترب الدور كإطار تحليلي للدراسة:

سنستعين بهذا الاقتراب لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين مصادر إدراك الدور كمتغيرات مستقلة وتأثيرها في مستويات أداء الدور(أنظر الشكل 1)، ويساعدنا أيضا على ملاحظة وتفسير معدل التباين أو التوافق بين الإدراك و الأداء.

إن توافق الإدراك والأداء مؤشر صحي للسياسة الخارجية لأي دولة، أما التباين فيؤشر على ما يسمى مأزق الدور، أو تأزم الدور الذي يأتي عندما تفوق الأهداف المدركة للسياسة الخارجية إمكانيات الفاعلين أو تفوق إمكانيات نظام يفتقد الشرعية اللازمة لتعبئة الموارد المطلوبة [1].

يعتمد اقتراب الدور لـ"هولستيk.j.holsti " [2]على أربعة عناصر أساسية تشكل الإطار التحليلي للسياسة الخارجية.

1- أداء الدور الوطني Foreign Policy Role Performance:

هو السلوك العام للسياسة الخارجية للحكومات، ويتضمن المواقف والقرارات والاستجابات والوظائف والالتزامات اتجاه الدول الأخرى.

2 – إدراك الدور الوطني(تصور الدور) National Role conceptions:يعرفها "هولستي" بأنها هي صورة الدولة عن نفسها اتجاه البيئة الخارجية، ويترتب عن ذالك تحديد الأهداف و الاستراتيجيات المناسبة لدواتهم، وكذا معرفة صانعي السياسات لأنواع القرارات العامة و الالتزام والقواعد والإجراءات المناسبة لدولهم، والوظائف التي تؤديها الدولة في النظام الدولي أو أنظمته الفرعية.

ويساهم في تشكيل هذه الصورة مجموعة من المصادر، تشمل الموقع والملامح الطوبوغرافيا الكبيرة للدولة والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والتقنية والإمكانات المتاحة، الأدوار التقليدية، و المطالب الاحتياجات السياسات و الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها الأحزاب السياسية، و المجتمع المدني أو جماعات المصالح، والقيم الوطنية، الايديولوجيا، والمزاج العام للمجتمع أو الرأي العام الوطني، وشخصية صانعي السياسات .....الخ.

3- توصيفات الدورRole Percecriptions : وتتضمن هيكل النسق الدولي والنسق الواسع للقيم والمبادئ الشرعية الدولية العامة بمعنى كل ما يأتي من البيئة الدولية.

4-مكانة الأمـة Nation s Status: هو إشارة تقريبية لترتيب الدول في النظام الدولي.[3]

الشكل 1 :نظرية الدور في السياسة الخارجية :

إدراك الدور الوطني وتوصيفاته كمتغيرات مستقلة

Role theory and Foreigh Policy :
National Role Conceptions and Prescriptions as Independent Variables

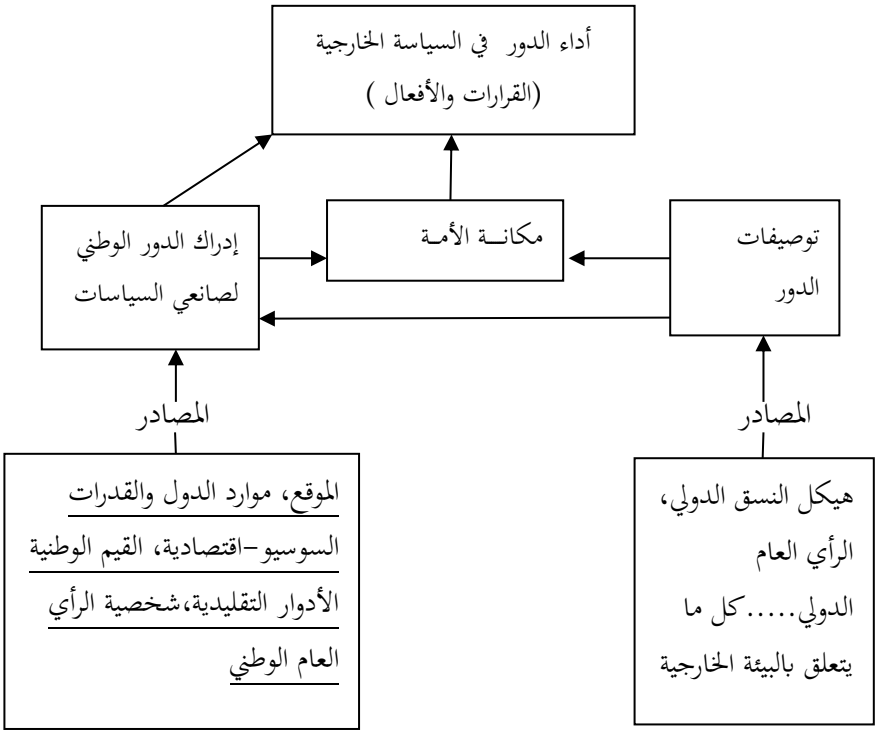

المصدر:J.K.Holsti,P.245,1970

ينظر اقتراب الدور إلى هذه المصادر كمتغيرات مستقلة تأثر في إدراك الدور الوطني(عالي /منخفض)، الذي سينعكس على أداء الأدوار المتنوعة للدولة في الساحة الإقليمية و الدولية (فعاليةٌ وخمولا)، ويصنف "هولستي " دور القائد والمدافع الإقليمي "بالدور الوطني النموذجي".

ثانيا:مصـادر إدراك الدور الإقليمـــي للجزائر

يحدد "هولستي" في مقاله عدة مصادر تقوّي وتعمق إدراك الدولة لدورها في الفضاء الخارجي، سواء محيطها الإقليمي أو الساحة الدولية .

1.2.القيم الوطنية : تشكل مبادئ حسن الجوار بالنسبة للجزائر أرضية انطلاق ومحدد أساسي في سلوكها الخارجي الجواري، وتتميز الجزائر في هذا الشأن بإعطاء بعد حركي وديناميكي لمبدأ حسن الجوار، بمعنى الانتقال من الحالة الستاتيكية التي تكتفي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فحسب، إلى التعاون وخلق شبكة من المصالح المشتركة التي توسع فضاء التعاون والتقارب، وتقلص بؤر التوتر وهو ما اصطلحت عليه الجزائر بحسن الجوار الإيجابي المعبّر عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981، والذي جاء فيه (إن الجزائر تسهر على تحقيق حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء، وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار، ولابد من إعطائه بعدا إيجابيا للقضاء على أسباب التوتر عن طريق بناء علاقات تعاونية وتكاملية في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية)[4].

وفي المجمل مبادئ حسن الجوار يحددها الدستور الجزائري لسنة 1976، في الفصل السابع من الباب الأول ابتداء من المادة 86 إلى غاية المادة 93 [5].

ويندرج ضمن القيم الوطنية الانسجام مع مبادئ الأمم المتحدة، طبقا للمادة 27 من دستور 1989 " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون لدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى مبادئ ميثاق اللأمم المتحدة وأهدافه"[6]، من هنا يتضح لنا المرجع الدولي للوساطة الجزائرية الذي توضحه المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة وهذا نصها " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم، والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا، حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية...).[7]

2.2. الأدوار التقليدية : يعتبر "هولستي" إن تراكم الأدوار التقليدية لدولة ما يتحول إلى مصدر لتشكيل إدراك الدور الوطني، وقدم لنا هذا الأخير في دراسته أهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدولة، ضمن وحدات الساحة الدولية كل حسب مكانتها ومصادر إدراكها وتتمثل في:

- **دور المناهض للإمبريالية وداعم للتحرر :**

تستند الجزائر على رصيد تراكمي من الإنجازات الدبلوماسية التي تمتد جذورها إلى الثورة التحريرية[8] كنضالها الدبلوماسي التحرري المبكر ضد الاستعمار، و المطالبة بحق تقرير المصير لكل الشعوب، عبر بعثة جبهة التحرير الوطني (FLN) التي شاركت في مؤتمر"باندونغ" في افريل1955، وتعتبر هذه المشاركة بمثابة ميلاد للدبلوماسية الجزائرية، والتي توّجت بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العادية العاشرة للأمم المتحدة، ثم واصلت في نفس النهج الحكومة الجزائرية المؤقتة(GPRA) بداية من 19سبتمبر1958[9]، وبعد الاستقلال كانت قلعة للأحرار بدعمها لحركات التحرر في العالم وإفريقيا بشكل خاص، فالجزائر فتحت أبوابها لحركات التحرر المناهضة للاستعمار والإمبريالية والمتطلعة للاستقلال و التحرر مثل الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا و الرأس الأخضر بزعامة "**أملكار ابرال**"الذي وصف الجزائر بـ"**مكة الأحرار**"،لأنها وفرت لهم تمثليات دائمة بالجزائر، كما وفرت التدريب العسكري لكوادرهم، وانتهى هذا الزخم النضالي إلى اعتراف القانون الدولي بالشخصية القانونية لحركات التحرر الوطنية وبالتالي إضفاء الشرعية الدولية لأنشطتها بصفتها شخص من أشخاص القانون الدولي. [10]

كسبت الجزائر بعد العقد الأول من الاستقلال مكانة دولية، ويؤشر على ذلك اختيار الجزائر لعقد القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز سنة 1973، وهذا تدعيما لوجهة نظرها في مفهوم عدم الانحياز، واصطفافا وراء الدعوة التي تقدمت بها الجزائر للجلسة الخاصة للأمم المتحدة من خلال نص الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس السابق هواري بومدين، في 10 أفريل 1974 بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويبدو جليا أن إعلان الأمم المتحدة الخاص بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد في ماي 1974، عكس وجهة النظر الجزائرية كما عبر عنها الخطاب الإفتتاحي للرئيس بومدين [11]

- **دور القائد الإقليمي:**

رغم حداثة استقلال الجزائر وما يتبع ذلك من أعباء هيكلية، تتطلب إنكباب وتركيز داخلي من أجل إعادة بناء الدولة الوطنية، إلا أن ذلك لم يحد من نشاطها الإقليمي الريادي، فقد ساهمت في صياغة ميثاق

منظمة الوحدة الإفريقية، الذي أقرته قمة أديس أبابا في ماي 1963، هذه الأخيرة التي اعتبرتها الجزائر أول نوفمبر لكل القارة السمراء، واستمر هذا الدور حتى بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي، ويمكن ملاحظة بصمة الجزائر في تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن من خلال تولي الجزائري السيد سعيد جنيت منصب مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي مباشرة عقب تأسيس المجلس سنة 2002، واستمر فيه إلى غاية 2008، وخلفه الجزائري "رمطان العمامرة" إلى غاية 2013، ليحل مكانه إسماعيل شرقي، وما زاد الدور الجزائري تأثيرا هو تولي أول رئيس للجزائر "أحمد بن بلة"، رئاسة لجنة حكماء أفريقيا والممثّل الوحيد لدول الشمال فيها، واستمر ذلك حتى وفاته في العام 2012، هذه الهيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدّمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي.[12]

لعل من أهم العوامل التي دعمت الدور الإقليمي للجزائر مع مطلع القرن الواحد و العشرين، هو النجاح النموذجي الذي حققته في مجال مكافحة الإرهاب، وتوظيفه باحترافية دبلوماسية عالية في تسويق رؤيتها وخبراتها الميدانية إقليميا ودوليا، وتبلوره ذلك من خلال انجازات عبر وطنية دبلوماسية وعملياتية.

- على المستوى الدبلوماسي :

كان للجزائر دور مهم كي يصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1904/ديسمبر2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين.

وفي هذا الاتجاه يرصد تصريح وزير الخارجية مراد مدلسي على هامش انعقاد الجمعية للأمم المتحدة في سبتمبر 2010 (العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى الشبه إقليمي والإفريقي وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية، الذي سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الإرهاب)، لأنه يوقف مصادر مالية ضخمة تضخ لإنعاش النشاط الإجرامي، وهو ما أشار إليه مستشار رئيس الجمهورية عبد الرزاق بارة (تحصل ما بات يعرف "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"على أكثر من50 مليون أورو من مجموعات الفدية التي تدفعها الدول الغربية نظير إطلاق سراح رعاياها المختطفين، فضلا عما يزيد على 100مليون أورو حصلتها على شكل خدمات وهبات غير مباشرة) [13].

- على المستوى ألعملياتي :

نجحت الجزائر في بناء رؤية مشتركة لدى دول الجوار جول المنطلقات و السياسات لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، هذا الانجاز تم مأسسته من خلال إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC لدول الميدان (الجزائر، مالي النيجر موريتانيا)، في 21 افريل2010 في مدينة تمنراست التي أصبحت مقرا لها، وجاءت هذه اللجنة لتسد النقص الموجود في مجالات التنسيق ألمعلوماتي و ألعملياتي و ألاستخباراتي الذي يسمح للتصدي المشترك للتهديدات الأمنية العابرة للحدود.

- **دور الوسيط الإقليمي والدولي:**

النشاط الدؤوب للجزائر في إطار حركة عدم الانحياز والمكانة الدولية التي حظيت بها كدولة حيادية، كانت البيئة الموضوعية التي أفرزت سلوك دور الوسيط المتميز للجزائر، وفعلا فقد أدت الجزائر دور الوسيط الدولي وهي في أوج نشاطها في إطار حركة عدم الانحياز، وتحت ضغط استقطاب دولي في أعلى مستوياته بين المعسكرين الشرقي و الغربي آنذاك، الأمر الذي شدّ انتباه أبرز خبراء الوساطة الدولية مثل "وليام زارتمان وسعدية توفال" في مقالهم الشهير سنة 1970 حول" الوساطة الدولية:حل النزاعات وسياسات القوة" (International Mediation : Conflict Resolution and Power Politics). اللذان قاما بدراسة عشرة حالات للوساطة الدولية حالتين منها تتعلق بالوساطة الجزائرية، الأولى في حل النزاع بين العراق وإيران سنة 1975، والثانية في تسريح الرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى إيران في الفترة مابين (1980-1981)[14].

حيث لجأت الولايات المتحدة إلى طلب المساعدة من الجزائر عن طريق الوفد الجزائري في نيويورك، وكلّل هذا المسار العسير والمعقد بالنجاح، وهو ما يؤشر على قدرات الوساطة الجزائري في حل أزمة دولية على هذا المستوى، وهذا باعتراف رئيس الفريق الأمريكي المفاوض "وارن كريستوفر" (إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر)[15].

بالإضافة إلى وساطات إقليمية، كالوساطة بين تونس وليبيا عام 1974، والوساطة بين مصر، وليبيا 1977.

3.2 المصالحـــة الوطنية الجزائرية:

أنهى الجزائريون مأساتهم الوطنية وعشرية مؤلمة من تاريخهم السياسي المعاصر بميثاق للسلم والمصالحة الوطنية، عبر فيها 97.38[16] في المائة من الجزائريين عن طيّهم لصفحة الاقتتال الداخلي، وكذا رفضهم لمقاربة الكل الأمني، والتوجه نحو رحاب العيش المشترك القائم على الرحمة والتسامح والوئام المدني، وعقد العزم على عدم الرجوع إلى تكرار هذه المأساة وهو ما يتطابق مع أدبيات ومسائل النزاع و السلام في العالم حيث تعرّف المصالحة بأنها : سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما، بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخهم الحديث، ويتبدّى مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل بالسماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، والقبول تاليا بمنطق العيش المشترك، وفي الحصيلة تجنب تكرار المأساة الوطنية.[17]

إن الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، أنتجت قيّما تقاسمتها الأمة أفقيا وعموديا، وهي ضرورة العيش المشترك، والتحسس من كل الأسباب المؤدية لتكرار الأزمة، وكذا الاقتناع العميق بشرطية توفر الأمن والسلم لكل الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

4.2 مقدّرات جيوسياسية حيوية،

انطلاقا من مفهوم أن الجغرافيا والسياسة تحكمها علاقة التأثير والتأثر، فجغرافية الجزائر السياسية ذات الامتدادات الإفريقية تشمل فضائيين ألمغاربي والساحل الإفريقي، المشبعين بقيم التاريخ والدين والمصير المشترك والتداخل الديمغرافي وكذا الثقافة المشتركة، والتي أكدت الدراسات أن لها دور ايجابي في نجاح الوساطة، إضافة إلى البعد العربي الإسلامي الحضاري، وكذا البعد المتوسطي، أضف إلى ذالك الموارد المادية الأخرى التي تشكل قوة الدولة الجزائرية، كتماسكها الجغرافي والاجتماعي، وعمقها الحيوي المتمثل في منطقة الصحراء الجزائرية وما تحمله من أبعاد اقتصادية وسيادية وحتى دبلوماسية، فهي رمز للقوة الدبلوماسية التفاوضية

للجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي[18]، كل هذا يصب في إشباع الحاجة لإدراك الدور الذي ينبغي ان تلعبه الجزائر في جوارها الإقليمي.

ثالثا:الجزائر وأداء الدور الإقليمي: الوساطة في حل النزاع في مالي نموذجا

تتطلع الجزائر لأن تلعب دورا رياديا في المنطقة عن طريق تبني خيار الوساطة كآلية لحل نزاعات جوارها الإقليمي وذالك لاعتبارين :

- لأنه الفضاء ألعملياتي لتجسيد مقاربتها المتعددة الأبعاد لحل نزاعات جوارها الإقليمي.
- لأنه البديل عن التدخل الخارجي والحلول العسكرية المهددة لأمنها القومي.

ولمعالجة هذا التوجه سوف نتدارس مرافقة الوساطة الجزائرية لديناميات النزاع في مالي عبر أهم محطاته.

1– اتفاق تمنراست : هيمنة المقاربة الأمنية

جاء اتفاق تمنراست 06 جانفي 1991، في سياق أمني خاص طبعته الأزمة الأمنية في الجزائر(العشرية السوداء)، وحالة العنف في مالي، الأمر الذي انعكس على مضمون وشكل الاتفاق.

من حيث الشكل: نلاحظ أن كل الأطراف المشاركة والموّقعة على الاتفاق يحملون صفات ومواقع أمنية، فحكومة جمهورية مالي كانت ممثلة من طرف العقيد "عثمان كوليبالي"، اما الحركة الشعبية الأزوادية MPA والجبهة الإسلامية العربية الأزوادية FIAA فكانت ممثلة من طرف " إياد أغ غالي"، والوسيط الجزائري ممثلا في وزير الداخلية السيد محمد صالح محمدي.[19]

من حيث المضمون: أعطاه طابع امني صرف، فنجد كل بنوده تهدف بشكل أساسي إلى وقف الأعمال العدائية، وإقرار ترتيبات أمنية، خاصة عملية إدماج عناصر الحركات في مختلف الأطر الأمنية و العسكرية الرسمية، ما يمكن إبرازه في هذا الاتفاق انه اكتفى بمعالجة العنف المباشر بين الحكومة والجماعات المتمردة، أي وقف الاقتتال و الأعمال العدائية وهو ما يسميه "جوهان غالتونغ johane galtung " بالسلام السلبي،

ولم ينفذ إلى معالجة العنف الغير مباشر الذي يولّده الظلم الاجتماعي، وعدم تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، الاقتصادية منها والاجتماعية والدينية و حتى الإيديولوجية والثقافية.

ومعالجة هذا النوع من العنف ذا الطابع البنيوي، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، وإشباع الحاجات الأساسية للناس وهو ما يسمى بالسلام الإيجابي بتعبير نفس الكاتب[20]، وهذا ما يفسر عدم صمود اتفاق تمنراست لأنه تجاوز الأسباب البنيوية للنزاع، فتجددت المواجهات المسلحة بين الفصائل والحكومة مع بداية 2006، وهو ما يؤكد محدودية وقصور الاعتماد على المقاربة الأمنية وحدها، من اجل حل نزاع متجذر كالنزاع في شمال مالي.

2–اتفاق الجزائر 2006 : ميلاد مقاربة متلازمة الأمن والتنمية

تجددت المواجهات بين الفصائل و الحكومة، وتجدد معها استدعاء دور الوساطة الجزائرية من طرف الحكومة المركزية في مالي والفصائل " التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، لكن هذه المحطة جاءت في سياق سياسي جزائري مختلف شكلته مخرجات المصالحة الوطنية، التي كان لها الأثر العميق على مدركات صناع القرار في الجزائر، حيث ترسخت لديهم قناعة قصور المقاربة الأمنية الصرفة، وفعالية تلازم الأمن والتنمية، فكانت هذه المحطة بمثابة ميلاد لهذه المقاربة الجديدة والتي انعكست بدورها على أداء الدور الجزائري كوسيط لإدارة النزاع في شمال مالي، ونستطيع تلمس هذا البعد في محتوى احد بنود الاتفاق الذي ينص على" التأكيد على الحرص على السلام، والاستقرار، والأمن في البلاد، والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها كيدال"[21].

وفعلا تضمن الاتفاق المتوصل إليه إلى جانب الترتيبات الأمنية، مسائل تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي بشكل مفصل وإجرائي لصالح الشمال .

2-1 اتفاق الجزائر2015 : مقاربة متعددة الأبعاد

المقاربة المتعددة الأبعاد هي محصلة مسار تقييمي للتسوّيات والمقاربات السابقة، واستجابة للمتغيرات الجيوسياسية المستجدة في المنطقة.

بعد عودة المواجهات في 2012 بين الفصائل الأزوادية وحكومة جمهورية مالي، وما تبعها من أحداث متسارعة كالانقلاب العسكري في مارس 2012، والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي في جانفي 2013، وبعده بأيام قليلة اعتداء إرهابي عابر للحدود على المجمع الغازي الجزائري "بتقنتورين"، كل هذه الأحداث دفعت المراقبين لديناميات النزاع في مالي كالجزائر، لإعادة تقييم مضامين الاتفاقات السابقة، وقراءة المشهد الجيوبوليتيكي المستجد بعمق، انطلاقا من المعطيات التالية:

- ضرورة تفسير الطابع الدوري للنزاع في شمال مالي رغم الوصول إلى تسويات .
- التطور الفكري والسياسي والعسكري و اللوجستي المتراكم للحركات الأزوادية، بمعنى قراءة جديدة في ميزان القوى، هذا ما شاهدناه في قدرة هذه الحركات على جعل الجيش النظامي يتراجع، فاسحا لها المجال للسيطرة الكاملة على المدن الشمالية الأساسية(غاو وكيدال و تومبوكتو) بسهولة وفي فترة قصيرة.
- الوقوف على مدى استجابة مضامين الاتفاقات السابقة لطبيعة النزاع والوقوف عل الأسباب العميقة له، ومدي واقعية المكاسب المتوقعة لأطراف النزاع وقابليتها للتحقيق.

كل هذه العوامل يعتبرها" جاكوب بركوفيتش" في دراسته النظرية والأمبريقية متغيّرات مستقلة تتعلق بسياق الوساطة وتأثر بشكل مباشر في فاعلية ونتائج الوساطة[22].

بناءا على هذه المعطيات، وبعدما تقدم رئيس جمهورية مالي "براهيم بوبكر كايتا"، في جانفي 2014، إلى الجزائر للتدخل كوسيط لحل النزاع المتجدد في شمال مالي، قامت الجزائر بتصميم استراتيجية جديدة من حيث الهيكل(وساطة متعددة الأطراف)، ومن حيث الموضوع(مقاربة متعددة الأبعاد).

- **الوساطة الجماعية (وساطة متعددة الأطراف) :**

ترأست الجزائر فريق وساطة دولي وإقليمي يضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(cédéao)،الاتحاد الأوروبي،منظمة التعاون الإسلامي، وكذا دول الجوار موريتانيا والتشاد وبوركينافاسو والنيجر.

الوساطة الجماعية كما يراها "Talbott " هي استجابة للتحديات وللتهديدات المتنامية التي أفرزتها العولمة، وهذا ما أظهر الحاجة الملحة للدبلوماسية الجماعية، أو دبلوماسية متعددة الأطراف، والتي قوامها التحرك المشترك بين العديد من الدول والمنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، لمجابهة مثل هذه التهديدات،كالصراعات العرقية وغيرها من الأنماط الصراعية التي اتسع نطاق انتشارها خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويضرب مثلا على فعالية دبلوماسية الجماعية بالتعاون الناجح بصدد أزمة البوسنة، حيث شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وسبع منظمات دولية حكومية، وثلاثة عشرة منظمة غير حكومية، وحكومات أكثر من اثنتي عشرة دولة، من أجل إنجاز أتفاق لإنهاء الصراع العرقي في البوسنة عام1996[23].

- **مقاربة متعددة الأبعاد:**

تستند هذه المقاربة على تشخيص عميق لأسباب النزاع، وترمي إلى معالجة كل أبعاد الأزمة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والأمنية، وسنلاحظ انعكاس هذا التوجه على الأرضية التي قام عليها الاتفاق وهي ورقة طريق (Feuille De Route) والموّقعة بين كل الأطراف في 24 جويلية 2014 بالجزائر، فقد جاء في المحور الثاني تحت عنوان " المبادئ الموجهة لسيرورة المفاوضات " أن المفاوضات تستهدف وضع أسس المسار السلمي، المبني على عمل معمق "Un Travail De Fond"، هذا العمل المعمق الذي يجب أن يعالج كل أبعاد النزاع بما فيها التي تصنف بالحساسة)[24].

في نفس الاتجاه عبرت ديباجة الاتفاق النهائي للسلم والمصالحة الوطنية في مالي مسار الجزائر الموقع في 20جوان 2015 بباماكو (بعد إجراء تحليل معمق للوضعية في مالي عموما، والأزمة الدورية التي تعرفها

شمال مالي على وجه الخصوص، تقرر القضاء النهائي على جذور الأزمة الحالية في مالي، وتعزيز مصالحة وطنية حقيقية.....).[25]

انتهت " ورقة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر" إلى تحديد أربع مواضيع أساسية للمفاوضات وتعكس فعلا أبعاد الأزمة الحقيقية وهي:

- معالجة المسائل السياسية والمؤسساتية Politico-institutionnel,
- الدفاع و الأمن décence et sécurité
- تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية Développement économique, social et culturel
- المصالحة والعدالة والمسائل الاجتماعية réconciliation, justice et les questions humanitaires

وهي نفس المواضيع التي اعتمدت في الاتفاق النهائي على شكل بنود وإجراءات عملية تفصيلية.

3– دور الجزائر في متابعة ودعم تنفيذ بنود الاتفاق:

استمرت الجزائر في أداء دور المتابع والمدعم لتنفيذ اتفاق الجزائر ضمن لجنة متابعة الاتفاق المكونة من نفس فريق الوساطة، وهذا طبقا للفصل 19 من الاتفاق، وذلك في إطار فترة انتقالية تتراوح من 18–24 شهر من أجل إرساء مناخ سلمي يسمح بالشروع في تنفيذ المشاريع الأساسية لاتفاق الجزائر ، وخاصة ما تعلق بالمسألة السياسية والمؤسساتية، وموضوع الدفاع والأمن، وفعلا انصب الاهتمام على تثبيت السلطات المؤقتة من خلال تحويل صلاحيات مركزية إلى المؤسسات المحلية والإقليمية في شمال مالي في إطار اللامركزية، و إنشاء دوريات أمنية مشتركة في المحافظات (الولايات) الشمالية، لكن تنفيذ هذه الورشات الكبرى اصطدم بعدة تحديات على الأرض دفعت الأمم المتحدة بتمديد الفترة الانتقالية الى2019 [26]، حيث كان من المتوقع أن يتم تنصيب المؤسسات الانتقالية بعد ثلاثة شهور بعد الاتفاق، وشهرين لإنشاء الدوريات الأمنية المشتركة، لكنها لم تعرف التجسيد حتى سنة2017، وهي عملية

مستمرة ومحل تفاوض ومتابعة من طرف **لجنة متابعة اتفاق الجزائر** (Comité De Suivi De L Accord-Csa–)، بتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (Minusma) إلى يومنا هذا وبشكل دوري، وهي آلية ساهمت في صمود انجازات الوساطة الدولية، صحيح أن المؤسسات الانتقالية في شمال مالي لم تصل إلى مرحلة الرسوخ في إطار اللامركزية وهذا راجع في أغلب الأحيان إلى محدودية الإعتمادات المالية المحوّلة مركزيا، إضافة هيمنة علاقة المركز بالمحيط بين الحكومة المركزية بباماكو والمؤسسات المحلية والإقليمية في الشمال، وكذالك الأمر للموضوع الأهم المتعلق بالدفاع و الأمن، لم تصل عملية إدماج عناصر الحركات الأزوادية ضمن المؤسسات الأمنية و العسكرية إلى المستوى المتوقع، والمحدد من طرف مجلس الأمن الدولي بإدماج 3000. مقاتل من الحركات الموقعة على الاتفاق في صفوف المؤسسات الأمنية النظامية مع حلول سنة 2020، لكن العدد لم يتجاوز 1840 عنصر[27]، رغم بطأ وتيرة مأسسة مواضيع الاتفاق، إلا أن استمرار العمل الدوري للجنة متابعة الاتفاق(CSA) برئاسة الجزائر بمعية بعثة الأمم المتحدة (Minusma) كإطار ملائم للمفاوضات، والتقييم، والمتابعة إلى يومنا هذا وهو بمثابة صمام أمان لصمود اتفاق الجزائر ورسوخه.

خـــاتمة

خلصنا في دراستنا إلى أن تخطي الاصطدام بمأزق الدور،يتطلب تقليص الفجوة بين إدراك الدور والأداء وذلك بحسن توظيف المقدرات المعنوية والمادية التي لها تأثير مباشر على أداء الدور الخارجي من حيث انها:

- مصادر تزيد من منسوب إدراك الدور الدافع لأداء الدور.
- فرص تعزز قدرة صانع القرار على التصرف الخارجي.
- متغيرات مستقلة تأثر في مستوى الأداء الخارجي (فاعلية / انكفاء).

وهذا ما لمسناه في تأثير المصالحة الوطنية على مستوى الإدراك وذلك بتبني الجزائر لمقاربة الأمن والتنمية لتسوية نزاعات الجوار الإقليمي، وتجسدت كأداء في ركائز الوساطة الدولية لحل النزاع في مالي، حيث أن

المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسساتية، أدرجت وبرمجت للتفاوض بنفس مستوى المسائل الأمنية والعسكرية.

- نعتقد أن اندماج الدور الجزائري في إطار الوساطة الدولية، كقائد(chef de file) لهذا الهيكل المتعدد الأطراف(أطراف دولية وإقليمية ودول جوار ودول فاعلة في المنطقة) كنموذج لحل النزاع في مالي كانت له انعكاسات ايجابية تمثلت في :

– الحفاظ على مركزية الدور الجزائري في المنطقة على اعتبار تصدرها لهذا الجهد الدولي و الإقليمي (chef de file) .

– تعتبر الوساطة الدولية متعددة الأطراف لحل النزاع في مالي معدّل (Régulateur)للتدخل الخارجي الضار، لأنه إطار للتعاون والحوار بين كل الفواعل، ويفترض أن تكون مخرجاته مرضية لكل الأطراف.

- يتعين على الجزائر أن تؤدي دور نشط في إدارة الأزمة الليبية المعقدة وذالك من خلال إعادة تبني نموذج الوساطة الدولية في مالي.وهذا لما تعرفه الشقيقة ليبيا من تدخل خارجي متعدد ومتضارب والذي يصل أحيانا إلى درجة التضاد الصفري وخاصة بين الفواعل الجديدة في المنطقة كالمحور التركي والإماراتي، ونحن نرى أن نموذج الوساطة الدولية المتعددة الإطراف من شأنها أن تروّض من حدة هذا التضاد، ويضع الأزمة الليبية في سياقها ألأممي، من أجل قياس و ضبط الإرادات والشرعيات المتضاربة وفق أحكام القانون الدولي.

التهميش:

[1]علي الدين هلال وبهجت قرني،مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل، في علي الدين هلال وبهجت قرني (محرر)، السياسات الخارجية للدول العربية،ترجمة :جابر سعيدعوض (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2002)، ص ص29-30.

[2] K.j ,Holsti, " National Role Conceptions in the study of Foreign Policy",international studies quarterly,Vol14,N°3 (1970),pp233-309.

[3] loc.cit.

[4] سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي،مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة باتنة : كلية الحقوق، والعلوم السياسية، 2011)،ص ص27-28.

[5] مولود ديدان،تص.النصوص الدستورية الجزائرية منذ دستور 1963، (الجزائر: دار بلقيس للنشر،2018)،ص ص 60-61.

[6] المرجع نفسه، ص103.

[7]عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات،(مصر: دار الجامعة الجديدة،2015)،ص 354.

[8] Nicole Grimand,la politique exterieure de l algérie 1962-1978,(algérie :rahma,1994),p 09.

[9] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشروالتوزيع،2017)،ص 22.

[10] المرجع نفسه، ص ص46-48.

[11]علي الدين هلال وبهجت قرني، ص212.

[12] بن جامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ،3/04/ 2014 شوهد في 2022/07/15، أنظر:https://carnegieendowment.org/sada/55240 .

[13] منصور لخضاري،السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات –الميادين – التحديات، الطبعة الأولى (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،ص ص154-155.

[14] William Zartman And Saadia Touval, "International Mediation :Conflict resolution and power politics", journal Social issue,Vol.41, N°2(1985),pp27-45.

[15] بهجت قرني،"السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات،"ص ص 223-227.

[16] منصور لخضاري،ص147.

[17] الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر : التجربة والمكاسب"، سياسات عربية،العدد34 (2018)، ص ص40-54.

[18] مصطفى صايج، " التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني (2014)، ص9-18.

[19] Zeidane Ag Sidalamine, « De La Question De Touareg Au Probleme Du Nord Du Mali Ma Part De Temoinage –(1ére et 2éme parties) »,22/09/2012, vu le:20/08/2022, publiée sur : https://bit.ly/40pBTxh.

[20] Galtung johan, « Cultural violence », journal of peace research,vol27,N3(1990),pp291-305.

[21] نبيل بويبية،" التنمية والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الأزوادية في مالي:مسار الى أين"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول السياسة الخارجية الجزائريةفي 50سنة حصيلة تحليلية نقديّة (جامعة الجزائر 3 : مخبر البحوث، والدراسات في العلاقات الدولية، 28-29 أكتوبر 2014)،ص ص101-134.

[22] Bercovitch Jacob,Theory and Practice of international Mediation**,** New York**:**Routledge,2011,pp.8-9.

[23]أحمد محمد وهبان،ص19-21.

[24] Membres de Médiation internationale, « Feuille de Route des Négociations dans le cadre du Processus d Alger »,24 jeuillet2014,vue le 14/06/2022,Publié sur : www.peaceagreements.org/viewdocument/2063.

[25] Membres de Médiation internationale, **«** Accord Pour La Paix et La Réconciliation au Mali Issu De Processus D Alger »,20juin 2015,vue le 18/07/2022,Publié Sur : https://Peacemaker.un.org/node/2681.

[26] Adib Benchrif, « Accord d alger : une periode intérimaire entre conflits et négociations »,revue politique africaine,N°150(2018), pp179-201.

[27] Conseil de Sécurité , «Résolution N°2480 sur la situation au Mali »,Nations Uniés,28/06/2019,vue le 23/04/2022 Publié sur https://press.un.org/fr/2019/cs13867.doc.htm.